

مجلس التنمية الصناعية**الدورة السادسة والثلاثون**

فيينا، ٢٣-٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت

الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة: دور اليونيدو

الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة: دور اليونيدو**تقرير من المدير العام**

وفقاً للمقرر م ع-١٢/م-٦، تتضمن هذه الوثيقة معلومات محدّثة تسلط الضوء على المساهمات التي تواصل اليونيدو تقديمها فيما يتعلق بتحقيق الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	٢-١	مقدّمة
		أولاً- التطورات الحديثة العهد بشأن تحقيق الاتساق على الصعيد الحكومي الدولي والصعيد المشترك بين الوكالات
٣	٢٥-٣	ثانياً- مساهمات اليونيدو في تحقيق الاتساق على صعيد المنظومة
١١	٣٠-٢٦	ثالثاً- مساهمات اليونيدو في تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة على الصعيد القطري
١٤	٤١-٣١	رابعاً- التحديات
٢٠	٤٨-٤٢	خامساً- ملاحظات ختامية
٢٣	٤٩	سادساً- الإجراء المطلوب من المجلس اتخاذه
٢٣	٥٠	

لدواعي التوفير، طُبع من هذه الوثيقة عدد محدود من النسخ. ويرجى من أعضاء الوفود التكرّم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.



مقدمة

١ - أحاط مجلس التنمية الصناعية علماً، في دورته الخامسة والثلاثين، بالوثيقة IDB.35/12، التي تقدم معلومات عن التطورات الرئيسية بشأن تحقيق الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة على الصعيد الحكومي الدولي والصعيد المشترك بين الوكالات والصعيد القطري. وأعربت الدول الأعضاء عن تقديرها لمساهمات اليونيدو في تحقيق المزيد من الاتساق في أنشطة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وذلك وفقاً للقرارات التي اتخذتها أجهزة تقرير السياسات في المنظمة. ورحبت الدول الأعضاء بمشاركة اليونيدو النشطة في المجموعة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق وبدورها الريادي في إعداد الدليل المرجعي المشترك بين الوكالات وبشأن بناء القدرات التجارية، وبتروؤس مديرها العام لشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة. وقد شدّد المجلس، في مقرره م ص-٣٤/م-٧، على أهمية استمرار اليونيدو في المشاركة بنشاط في مبادرة "توحيد الأداء" في البلدان التي تُنفذ فيها برامج تجريبية، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ بشأن الاستعراض الشامل لعام ٢٠٠٧ الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية ووفقاً للتوجيه الذي قدمته الدول الأعضاء في إطار الهيئات الإدارية للمنظمة.

٢ - وتعرض هذه الوثيقة تحدينا للمعلومات الواردة في الوثيقة IDB.35/12 وتسَلِّط الضوء على المساهمات التي تواصل اليونيدو تقديمها لتحقيق الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة وفي بلدان تجربة مبادرة "توحيد الأداء". كما تبحث الوثيقة التحديات القائمة أمام تحقيق المزيد من الاتساق في أنشطة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وتندرج هذه الوثيقة ضمن سلسلة التقارير عن تحقيق الاتساق على مستوى المنظمة، والمقدمة إلى مجلس التنمية الصناعية في دوراته الثالثة والثلاثين (IDB.33/CRP.6) والرابعة والثلاثين (IDB.34/7) والخامسة والثلاثين (IDB.35/12)، وإلى المؤتمر العام (GC.12/CRP.6). وتساعد هذه الوثائق مجتمعة على تأكيد أهمية التزام اليونيدو الراسخ بالجهود الرامية إلى تحقيق المزيد من الاتساق في الأنشطة الإنمائية لمنظومة الأمم المتحدة ومشاركتها الفعالة في هذه الجهود.

أولاً - التطورات الحديثة العهد بشأن تحقيق الاتساق على الصعيد الحكومي الدولي والصعيد المشترك بين الوكالات

(أ) المشاورات الحكومية الدولية

٣- واصلت اليونيدو متابعة التطورات في العملية التشاورية الحكومية الدولية بشأن تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة والمشاركة النشطة في العمليات المشتركة بين الوكالات تماشياً مع القرارات التي اتخذتها أجهزة تقرير السياسات في المنظمة.

٤- وفي أعقاب سلسلة من المشاورات أجريت في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، قدّم الرئيسان المشتركان، السفير أوغوستين ماهيغا (جمهورية تنزانيا المتحدة) والسفير باول كافانوغ (إيرلندا)، تقريرهما في تموز/يوليه ٢٠٠٨. وقد اعتمدت الجمعية العامة القرار ٢٧٧/٦٢ بتاريخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ الذي نصّ على أن العمل بشأن الاتساق على نطاق المنظومة سيركّز حصراً وبأسلوب متكامل على خمس مسائل، هي: "توحيد الأداء" على الصعيدين القطري والإقليمي؛ وتنسيق الممارسات التجارية؛ والتمويل؛ والإدارة؛ والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة. وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يزوّد الدول الأعضاء بورقات موضوعية بشأن مسألتي التمويل والإدارة بغية تيسير اتخاذ الجمعية العامة لإجراءات موضوعية خلال الدورة الثالثة والستين. وطلب إلى الأمين العام أيضاً توفير ورقة تفصيلية أخرى بشأن الطرائق المتعلقة بمسألة المساواة بين الجنسين.

٥- وبعد اعتماد الجمعية العامة للقرار ٢٧٧/٦٢، عيّن رئيس الجمعية العامة في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩ السفير كايري مونيونغاندا مويندي (ناميبيا) والسفير خوان أنطونيو يانييث-بارنويبو (إسبانيا) ليتوليا بصفة مشتركة رئاسة العملية التشاورية بشأن تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة خلال الدورة الثالثة والستين.

٦- وعقدت المشاورات العامة غير الرسمية الأولى في الدورة الثالثة والستين يوم ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٩ برئاسة الرئيسين المشتركين الجديدين. وشدد الأمين العام على أن العمل، في ظل الأزمة الراهنة، يقتضي أن تعمل الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة كأسرة واحدة من أجل "تحقيق منافع فعلية تحسّن حياة البشر". ولاحظ أن الأزمة الراهنة تفرض مخاطر جسيمة تحدد بتواصل نمو قاعدة تمويل منظومة الأمم المتحدة وعملها في مجال التنمية في الوقت الذي يلزم فيه أن تعالج المنظومة تناقضاتها وتحدياتها الداخلية. ولذا فإن تحقيق الاتساق المتين يعد أمراً أساسياً ومن المفترض أن تساعد المشاورات غير الرسمية على إيجاد نهج مشتركة وتعاون برنامجي حقيقي على نطاق المنظومة.

٧- وعقدت الجمعية العامة اجتماعاً يوم ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٩ للنظر في الورقة التي أُعدت بشأن المساواة بين الجنسين ولاستعراض الخيارين اللذين تضمنتهما الورقة. والخيار الأول هو ترك الترتيبات المؤسسية على ما هي عليه والتركيز على تمويل التعاون فيما بين الوكالات وتحسينه. أما الخيار الثاني فهو تعزيز هيئات الأمم المتحدة الأربعة المعنية بالشؤون الجنسانية (مكتب المستشارية الخاصة للقضايا المتعلقة بنوع الجنس والنهوض بالمرأة؛ وشعبة النهوض بالمرأة؛ وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة؛ والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة). وبعد التناقش، اعتُبر أن الخيار الثاني (جمع الهيئات المعنية بالشؤون الجنسانية في هيئة جامعة واحدة) سيكون أكثر قدرة على معالجة القضايا والتحديات من أجل النهوض بهدف تحقيق المساواة بين الجنسين. وستجمع هذه الهيئة الجامعة بين سمات صندوق/برنامج وسمات إدارة من إدارات أمانة الأمم المتحدة على السواء، وستقوم بعمل تحليلي وتقني وتنفيذي في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويتوقع أن تتخذ دورة الجمعية العامة الثالثة والستين قراراً نهائياً بشأن الأسلوب الممكن لتعزيز هيكل المساواة بين الجنسين لدى الأمم المتحدة.

٨- وشدّد الأمين العام، إبان المشاورات غير الرسمية المعقودة يوم ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٩، على أن النظام الإداري المحسّن ينبغي أن يستند إلى الملكية الوطنية المتينة، والشفافية، وتعزيز التنسيق، ومشاركة الوكالات المتخصصة والوكالات غير المقيمة، وتقييم أداء الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. وأكد الأمين العام أيضاً على أهمية تعزيز نظام التمويل، الذي ينبغي أن يُدعم بالتزام قوي بالموارد الأساسية؛ وتدفقات طوعية ثابتة وكافية ويمكن التنبؤ بها؛ وتبسيط هيكل التمويل؛ وتقاسم الأعباء على نحو منصف وتوثيق الروابط بين التمويل والتدابير الموضوعية لأداء جهاز الأمم المتحدة الإنمائي.

٩- وعُقدت يوم ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ مشاورات عامة غير رسمية بشأن ورقة الإدارة التي أعدها الأمين العام، وتضمنت عشر توصيات رئيسية، من بينها القيام بتحديد أوضح لأدوار ومسؤوليات كلٍّ من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز الدور التشريعي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وعرضت الورقة بعض التدابير الهامة التي يقصد بها مواصلة تحسين اتساق الأعمال التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. ومن بين الأهداف الهامة التي ترمي إليها هذه المقترحات المساهمة في اتخاذ قرارات مستنيرة على الصعيد الحكومي الدولي من خلال توفير بيانات ومعلومات أفضل نوعية وأنية، وتعزيزها من خلال مشاركة جهات فاعلة رئيسية على الصعيد القطري في المداولات بشأن الأنشطة التنفيذية. وبعد

إصدار ورقة الأمين العام بشأن التمويل في نهاية نيسان/أبريل ٢٠٠٩، ثم مناقشات أخرى جارية بشأن مسألة التمويل.

(ب) التنسيق بين الوكالات

١٠ - واصلت اليونيدو، فيما يتصل بالعمل على الصعيد المشترك بين الوكالات، مشاركتها النشطة في أعمال مجلس الرؤساء التنفيذيين، ولجنتيه الرفيعة المستوى ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وذلك من أجل تعزيز الاتساق على نطاق المنظومة.

١١ - وتركز مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في عام ٢٠٠٩ على المسائل الرئيسية التالية في إطار تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة: فعالية المعونة وتمويلها؛ ومواصلة دعم بلدان تجربة مبادرة "توحيد الأداء"؛ ودعم البلدان التي استهل فيها إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ وتحقيق اتساق العمليات التجارية وتنفيذ طائفة من التوصيات بشأن إدارة نظام المنسقين المقيمين.

١٢ - وفيما يتصل بمسألة فعالية المعونة وتمويلها، شاركت اليونيدو في وفد مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الذي حضر منتدى أكرا الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة (من ٢ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨). وشاركت المجموعة بوفد واحد مشترك وبيان واحد، ونظمت أحداثاً مختلفة على هامش المنتدى، كان من بينها حدث يتصل بإصلاح الأمم المتحدة شاركت فيه اليونيدو إلى جانب حكومة فييت نام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. واشتملت "خطة عمل أكرا"، التي أسفر عنها المنتدى الرفيع المستوى، على تدابير ترمي إلى تعزيز المساءلة والشفافية، وتغيير طبيعة الاشتراطات، وزيادة القدرة على التنبؤ بالمعونة، وتحسين الاستفادة من النظم القطرية. كما شاركت اليونيدو في حلقة عمل نظمتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في شباط/فبراير ٢٠٠٩ لتأمل النتائج التي تم التوصل إليها في أكرا والدوحة من أجل توفير توجيه عملي لأفرقة الأمم المتحدة القطرية ضمناً لانخراطها الفعال في بيئة المعونة السريعة التغير. واستهلت حلقة العمل أيضاً العمل على تعزيز خطة عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن فعالية المعونة.

١٣ - وقد دأبت اليونيدو، باعتبارها عضواً دائماً من أعضاء الفريق الاستشاري التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، على المشاركة النشطة في أعمال الدعم الجارية التي تنفذها المجموعة في بلدان تجربة مبادرة "توحيد الأداء". وخلال عام ٢٠٠٧ ومعظم عام ٢٠٠٨، تركّز العمل في تلك البلدان على تطوير رؤية مشتركة لإصلاح الأمم المتحدة على الصعيد

القطري فيما يتصل بالملكية الوطنية، وتعزيز القيادة، وبناء مفهوم استراتيجي أوسع لبرنامج الأمم المتحدة المشترك على الصعيد القطري، وكذلك إدخال التغييرات اللازمة على العمليات التجارية دعماً لهيكل البرمجة المشتركة. وشهد عام ٢٠٠٩ تركيزاً رئيسياً على ما يلي: الأثر الإنمائي لأوجه الابتكار في مبادرة "توحيد الأداء" على الصعيد القطري؛ وتوثيق الدروس المستفادة حتى الآن من تجربة مبادرة "توحيد الأداء" من خلال ممارسة التقييم الجارية؛ ومواصلة دعم بلدان تجربة "توحيد الأداء"، بما في ذلك إعداد تقييم مستقل للمبادرة وتعزيز أطر رصدها وتقييمها. وسيتواصل الأخذ بالممارسات الفضلى في مختلف البلدان، ومنها بوجه الخصوص البلدان التي استُهل فيها إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

(ج) تقارير التقييم الواردة من البلدان التجريبية

١٤ - تستند النقاط والتحديات الرئيسية المنبثقة عن تقارير التقييم القطرية (بلغ عدد التقارير المقدّمة حتى الآن ستة من مجموع ثمانية تقارير عن عام ٢٠٠٨) إلى تجارب البلدان المعنية فيما يتصل بقيادة أفرقة الأمم المتحدة القطرية؛ والبرامج؛ والقيادة الحكومية؛ ومشاركة الوكالات؛ والتمويل؛ وإدارة التغيير؛ والممارسات التجارية؛ والاتصالات.

١٥ - ويتضح من المعلومات المستمدة من التقارير بشأن قيادة أفرقة الأمم المتحدة القطرية أنّ نظام المنسّقين المقيمين قد تعزّز بفضل تحسّن وضوح مسألة تقسيم العمل في إطار منظومة الأمم المتحدة، وزيادة توضيح دور المنسّق المقيم ووظيفة الجدار الفاصل، والتطبيق العملي لمبادئ الإدارة الأساسية التي اعتمدت في العام السابق. وتزايد استفادة الحكومات من مكتب المنسّق المقيم كمكتب جامع متعدد الخدمات يتيح الحصول على دعم أوسع نطاقاً من منظومة الأمم المتحدة. وقد أتاح وجود أفرقة قطرية أشد قوة وتماسكاً التوصل إلى اتخاذ قرارات طموحة على وجه السرعة، مما يضمن تسريع عملية "توحيد الأداء"، لا سيما في معالجة المسائل التنفيذية ومسائل الخدمات المشتركة. بيد أن المنسّق المقيم لا يتخذ القرارات الإدارية بمفرده، وإنما يتخذها الفريق القطري برمته مما يمكن أن يؤدي إلى إطالة فترة عملية اتخاذ القرارات وتعقيدها. ويتنامى هذا التحدي نمواً مطرداً إذا ما أُقر بأن أعضاء الأفرقة القطرية أنفسهم لا يمتلكون الإمكانية المطلقة لاتخاذ القرارات بشأن خريطة الطريق اللازمة لإحداث التغيير، ذلك لأنهم يعتمدون، بدرجات متفاوتة، على دعم مقار وكالاتهم وموافقتها.

١٦ - وفيما يتصل بالبرامج، تؤكد التقارير الأولية أن جميع بلدان تجربة مبادرة "توحيد الأداء" بدأت الآن بتنفيذ برامجها الموحّدة أو أكملت سنة التنفيذ الأولى. ولقد تحسّن التعاون وتعززت الكفاءات نتيجة لتقسيم العمل تقسيماً واضحاً بين الوكالات المشاركة في البرامج

المشتركة، بالاستناد إلى قواها وقدراتها الخاصة، وتنسيق كل برنامج عن طريق الوكالات التي تنظم تلك البرامج أو تديرها أو تقودها. ومع ذلك فإن إعداد الوثائق المختلفة، وما يتصل بذلك من عمليات تخطيط "الأداء الموحد" واستعراضه يستلزم فترات طويلة من عمل النظراء الحكوميين وموظفي الأمم المتحدة وسائر الأطراف المعنية على حدّ سواء. وما زال التأكد من دمج هذه العمليات في النطاق الأوسع لعمليات التخطيط والاستعراض على الصعيد الوطني يمثل تحدياً قائماً وسيصبح مسألة ذات أولوية في المستقبل. وتعاني المؤسسات المشاركة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة من صعوبة في مواءمة وتبسيط أدوات الرصد والتقييم والجدول الزمنية الخاصة بكل مؤسسة منها، وثمة ضرورة ملحة لتبسيط الالتزامات بالإبلاغ ومواءمتها.

١٧- وعلى صعيد القيادة الحكومية، يتضح من التقارير تزايد التوجيه الذي تقدمه الحكومات لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة فيما يتصل بمعالجة الأولويات الوطنية. وإضافة إلى ذلك، أن مبادرة "توحيد الأداء"، مع أدوات وآلياتها، كإطار الميزنة الموحد وخطة العمل الموحدة، توفر استعراضاً عاماً واضحاً لإطار عمل الأمم المتحدة وتوزيع الموارد، مما ييسر الجهود التي تبذلها الحكومات من أجل تعزيز مساعدات الجهات المانحة ومواءمتها. وإذ لا يزال هناك الكثير مما ينتظر عمله من حيث استخدام النظم المالية الوطنية، فإن الدور التنسيقي الذي تضطلع به الحكومات قد تعزز إزاء منظومة الأمم المتحدة. ولكن تحسين التنسيق والروابط ما زال مطلوباً بين القطاعات والوزارات والإدارات المختلفة. أما البلدان الآخذة في التحول نحو اعتماد أسلوب اللامركزية في الإدارة العامة، فسيلزم من الأمم المتحدة أن لا تقتصر في تركيز اهتمامها على القيادة المركزية، وإنما ينبغي لها أن تركز على السلطة الإقليمية والمحلية أيضاً.

١٨- وفيما يتصل بمشاركة هيئات منظومة الأمم المتحدة، يتضح من خبرات البلدان التجريبية أن مبادرة "توحيد الأداء" قد يسّرت مشاركة الوكالات غير المقيمة على الصعيد القطري. وقد أدت مشاركة ومساهمة خبرات المنظمات غير المقيمة إلى تعزيز استجابة منظومة الأمم المتحدة للطلبات التي توجهها الحكومات التماساً للمشورة في مجال السياسات التقنية، وتلبية الاحتياجات الإنمائية المحلية في مجالات مثل البيئة والتجارة والتنمية الصناعية. ولكن استقصاءات الموظفين التي أجريت في البلدان التجريبية مؤخراً تبين بوضوح عدم استدامة الأعباء الإضافية المتصلة بإصلاح الأمم المتحدة، ويلزم معالجة مسألة القدرات المحدودة المتاحة في المكاتب الميدانية التابعة للوكالات غير المقيمة من أجل ضمان مواصلة مشاركتها النشطة وتنفيذ البرامج في المواعيد المحددة.

١٩- وفيما يخص التمويل، تشير التقارير إلى أن أطر الميزنة والصناديق الموحدة تعمل بشكل كامل. ولقد ساعد صندوق الخطة الواحدة على تحسين شفافية الأمم المتحدة بقدر كبير وأدى

إلى تعزيز التعاون والترابط بين الوكالات في مجال الرصد والامتثال لالتزامات الإبلاغ المالي. بيد أنه ما زالت ثمة فجوات قائمة في تمويل البرامج الموحدّة. ولقد أصبحت القدرة على التنبؤ بالتمويل مسألة رئيسية في تنفيذ البرامج الموحدّة. فعدم تأمين الأموال في مرحلة مبكرة من العملية يمكن أن يؤدي إلى زعزعة فعالية تحقيق النتائج. ولذا فثمة حاجة ملحة إلى تعزيز عملية حشد الموارد وضمان الحصول على استجابة أفضل من الجهات المانحة. ومن بين المشاكل الرئيسية القائمة فيما يتعلق بالتمويل على الصعيد القطري مشكلة عدم سماح شتى الجهات الثنائية المانحة بالمرونة في تخصيص الموارد للأمم المتحدة على الصعيد القطري.

٢٠ - وفيما يتصل بإدارة التغيير والممارسات التجارية، لوحظ اتجاه نحو استخدام النظم الوطنية كلما أمكن ذلك، وذلك مثل النظم الوطنية الخاصة بالاشتراء والمحاسبة والرصد والتقييم ومراجعة الحسابات. ومع ذلك، ما زال هناك الكثير مما يتعين عمله في مجال استخدام النظم الوطنية. فبينما تزايد، على سبيل المثال، استخدام نظام الخزانة الحكومي والنهج المنسق للتحويلات النقدية، فإن صناديق الأمم المتحدة وبرامجها هي أكثر من يطبق النهج المنسق للتحويلات النقدية. وما زال تنفيذ الوكالات المتخصصة لهذا النهج محدوداً بصفة واسعة، وذلك لأن الحجم الأكبر من تمويل تلك الوكالات يأتي في الغالب من مساهمات مخصصة وصناديق رأسية، مما يقيد قدرتها على تطبيق النهج المنسق للتحويلات النقدية. وتثير هذه المسألة شواغل لدى البلدان التجريبية التي تتوقع مواءمة عمليات الأمم المتحدة. وجاء تطوير الهيكل الموحد لنظام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كإنجاز من بين الإنجازات الرئيسية في مجال الخدمات المشتركة، كما أدى التفاوض المشترك بشأن الخدمات إلى تقليص الزيادات المسجلة في التكاليف. بالإضافة إلى ذلك، فإن التجارب المكتسبة من استخدام "المكاتب الموحدّة" في إطار مبادرة "توحيد الأداء" تبين بوضوح إمكانية تقليص تكاليف التشغيل. ولكن فحص إمكانيات تحقيق الوفورات ينبغي أن يتم بعناية بالغة، وذلك من حيث ما يمكن تقدير حجمه بعبارات نقدية واعتباره "وفورات صافية" بعد دراسة زيادات التكاليف المسجلة في مجالات أخرى، بما في ذلك تزايد تكاليف معاملات هيئات منظومة الأمم المتحدة.

٢١ - وأخيراً، يعتبر الاتصال عنصراً أساسياً من عناصر عملية إدارة التغيير ووظيفة رئيسية من وظائف منظومة الأمم المتحدة في مناصرة تحديد السياسات والمعايير العالمية. ولذا فقد أصبح "الاتصال الموحد" عنصراً خامساً في بعض البلدان التجريبية التي تطبق فيها مبادرة "الأداء الموحد". ولقد أتاح الاتصال المشترك أن تستجيب منظومة الأمم المتحدة استجابة جماعية لطلبات الحكومات للحصول على المساعدة في تطبيق السياسات الخاصة بمجالات

ذات أولوية رئيسية مثل تغيير المناخ والأزمة الغذائية والأزمة الاقتصادية الراهنة. كما ساعد الاتصال الموجّه على تعميق فهم المسؤولين الحكوميين لمبادرة "توحيد الأداء" وساهم في تعزيز اهتمام الحكومات بالملكية وبقيادة إصلاح الأمم المتحدة. ولكن ما زال هناك الكثير مما يلزم عمله لضمان إبلاغ جميع الأطراف المعنية على نحو مناسب، كما يلزم تبسيط الاتصالات وتوحيدها، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على حد سواء، وذلك لأن تحسين فهم هذه العملية يُعد عنصراً رئيسياً في إدارة التغيير الفعّالة.

(د) إسهام مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في تحقيق الاتساق على الصعيد القطري

٢٢- في غضون السنوات الثلاث المقبلة، سيُعد ٩٠ بلداً إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الخاص به. ولهذه العملية أهمية بالغة لدى اليونيدو، وهي تمثل فرصة كبرى لتعيين الموقع الاستراتيجي لأنشطة التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري ولتحقيق التقدم في تنفيذ توصيات الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات. ولقد طوّرت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية حزمة من الأنشطة المعيارية لدعم البلدان التي يُستهل فيها إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وسيجري تكييفها لتناسب السياقات الخاصة بكل بلد ووفقاً لاحتياجات أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

٢٣- وقد اعتمدت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في اجتماعها الأول في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ طائفة من الاقتراحات لتوسيع نطاق الدروس المستفادة كي تشمل المكاتب القطرية، ويتضمن ذلك برنامجاً متكاملًا ونهجاً خاصاً بالعمليات في البلدان التي يستهل فيها إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وعُدّة أدوات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية التي تحتوي على أفضل الممارسات في مجال الأنشطة القطرية المشتركة. وأتفق، فيما يتصل بالبلدان التحريية تحديداً، على زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل توسيع نطاق التعاون بين الوكالات، وعلى اقتراحات ترمي إلى تحسين الاتساق في مجال الموارد البشرية. وتشارك اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق مشاركة كاملة في إصلاحات الأعمال التجارية على الصعيد القطري التي تقودها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، حيث تحال إلى هذه اللجنة لغرض الدراسة واتخاذ القرارات تلك الإصلاحات التي تستلزم التوصل إلى اتفاقات على نطاق المنظومة.

٢٤- كما قرّرت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أن تعتمد خطة التنفيذ لنظام الإدارة والمحاسبة، وتحدد هذه الخطة أدوار ومسؤوليات كل من المجموعة الإنمائية وأفرقة المديرين الإقليميين والأفرقة العاملة التابعة للمجموعة الإنمائية وفرادى المنظمات في المجموعة ومكتب

تنسيق العمليات الإنمائية، وبدأت بتشغيل "الجدار الفاصل الوظيفي" الذي يفصل دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصفته الهيئة التي تدير نظام المنسقين المقيمين، عن دوره في تنفيذ البرامج. واعتمدت المجموعة الإنمائية أيضاً عدداً من الوسائل الأساسية اللازمة لضمان فعالية عمل نظام المنسقين المقيمين. واعتمدت، بالإضافة إلى ذلك، خطة عمل الوكالات غير المقيمة (٢٠٠٩-٢٠١١)، وهذه الخطة أهمية خاصة لدى اليونيدو لأنها صُممت لكي تيسر تنفيذ ورصد الإجراءات ذات الأولوية الرامية إلى تعزيز مشاركة المنظمات غير المقيمة في عمليات البرمجة القطرية.

٢٥ - واعتمدت المجموعة الإنمائية وثيقة تنفيذية بشأن "الأداء الموسع بصفته نافذة التمويل الموحد". ومن أجل معالجة صعوبات تمويل منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري، يجري توسيع نافذة التمويل الموحد لمنظومة الأمم المتحدة في إطار الصندوق المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإسبانيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ليصبح صندوقاً استثمارياً متعدد المانحين. وقد أنشئ الصندوق في عام ٢٠٠٦، بموجب اتفاق بين إسبانيا والبرنامج الإنمائي قدّمت إسبانيا بموجبه ٧٤٠ مليون دولار لدعم الأنشطة المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية وجهود إصلاح الأمم المتحدة على الصعيد القطري. ولهذا الصندوق نافذتان، إحداهما لتمويل أنشطة الأمم المتحدة في المجالات "المواضيعية"، مثل الإدارة الاقتصادية، والأخرى لتمويل الأنشطة في بلدان تجربة مبادرة "توحيد الأداء". وبلغ مجموع ما خصص لبرامج اليونيدو التي حصلت على موافقة التنفيذ في إطار هذا الصندوق حتى الوقت الراهن ١١,٢ مليون دولار للنوافذ "المواضيعية" مثل البيئة وتغير المناخ وتوظيف الشباب. وحتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، حوّل إلى اليونيدو ما مقداره ٣,١ مليون دولار. وقد صُممت النافذة الموسعة لتلبية للاحتياجات من التمويل الإضافي غير المخصص لأغراض معينة والأكثر قابلية للتنبؤ، وستستهدف بصفة خاصة البلدان التي يستهل فيها تطبيق إطار الأمم المتحدة الإنمائي والتي اعتمدت نهجاً أفضل من الناحية الاستراتيجية وبرمجة متكاملة على الصعيد القطري، وكذلك البلدان التي طوّرت بالفعل برامج لتتبع نهج "توحيد الأداء". وبلغت التقديرات الأولية للأموال اللازمة لعام ٢٠٠٩ (١٥٠ مليون دولار) و٢٠١٠ (٢٥٠ مليون دولار)، وقامت إسبانيا والنرويج والمملكة المتحدة بتخصيص هذه الأموال فعلاً، ولكن النافذة ما زالت مفتوحة لتلقي تبرعات إضافية من بلدان أخرى.

ثانياً - مساهمات اليونيدو في تحقيق الاتساق على صعيد المنظومة

(أ) مجموعة مجلس الرؤساء التنفيذيين المعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية

٢٦ - تسهم اليونيدو، إضافة إلى مشاركتها النشطة في التنسيق بين الوكالات المركز على البلدان، في العمل على تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة من خلال الشراكات التي تقيمها مع سائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي تعمل في مجالات عمل اليونيدو ذات الأولوية. ففي مجال بناء القدرات التجارية، تشارك اليونيدو في أعمال المجموعة المعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين، والتي يقودها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). وفي إطار هذه المجموعة، تساعد اليونيدو في تعزيز الاتساق على نطاق المنظومة عن طريق تنسيق البرامج والأنشطة ومن خلال تنسيق مشاركتها، عند الاقتضاء، ضمن إطار آلية مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. ومتابعة لهدف تيسير الاتصالات مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية، نُظمت في جنيف يوم ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ دورة استثنائية لحمسة وعشرين منسّقاً قطرياً جديداً. وتوسّع المجموعة اتصالاتها في الوقت الراهن مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية العاملة في البلدان التي يستهل فيها تطبيق إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وذلك من أجل إدراج البرامج والمشاريع الخاصة بالتجارة والقدرات الإنتاجية في أطر برمجتها استجابة للاحتياجات والأولويات الوطنية. وشاركت اليونيدو أيضاً في حلقتي عمل تدريبيتين إقليميتين (بانكوك، ٩ آذار/مارس ٢٠٠٩ وبراتيسلافا، من ١٦ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٩) نظمتهما مكتب تنسيق العمليات الإنمائية لصالح أفرقة الأمم المتحدة القطرية التي تستهل صياغة أطر إنمائية جديدة في عام ٢٠٠٩. وعلى الصعيد القطري، شاركت اليونيدو في أنشطة التدريب الموجهة التي ينظمها إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وفي البعثات، والدورات المشتركة في مجال تخطيط البرامج في كل من إكوادور وبوتان والجمهورية العربية السورية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ومدغشقر. كما واصلت اليونيدو مشاركتها في البرمجة المشتركة مع منظمات أخرى في عدة بلدان تجريبية وإلى جانب ذلك، استهلّت اليونيدو عملية تحديث الدليل المرجعي المشترك بين الوكالات بشأن بناء القدرات التجارية. وقد أُطلق هذا الدليل عام ٢٠٠٨، وهو ثمرة جهد مشترك بين عدد من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ويُقصد به تحديد ووصف طائفة واسعة من خدمات الدعم ذات الصلة بالتجارة التي يجري تقديمها للبلدان النامية. وسيجري توسيع طبعة عام ٢٠٠٩ حيث ستُدرج فيها المساهمات التي تقدمها المصارف الإنمائية الإقليمية وهيئات أخرى. وكان متوقعاً أن تقدم اليونيدو عرضاً إلكترونياً للدليل المرجعي الموسع إبان الاجتماع المشترك الذي عُقد يوم ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٩ بين لجنة المساعدة الإنمائية وفرقة

العمل التابعة للجنة التجارية التابعتين لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. واستعداداً لإجراء استعراض العشر سنوات للأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٠، والذي تصدره اليونيدو، استهلكت المجموعة أيضاً عملية تحديد الأهداف في القطاع التجاري والإنتاجي والمؤشرات التي يمكن إدراجها في الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٧- وتعاون اليونيدو، إضافة إلى ذلك، مع شركاء آخرين من أجل تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة في مجال بناء القدرات التجارية، ولا سيما عن طريق مشاركتها في مبادرة المعونة لصالح التجارة والإطار المتكامل المعزز ومرفق المعايير وتنمية التجارة، فضلاً عن تقديم التقارير إلى اللجان الفرعية التابعة لمنظمة التجارة العالمية والمعنية بكل من أقل البلدان نمواً والحواجز التقنية للتجارة والتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية. ونظمت اليونيدو، بالتعاون مع حكومة كمبوديا ومنظمة التجارة العالمية، حدثاً رئيسياً هو المؤتمر الوزاري لأقل البلدان نمواً، الذي عُقد في سيم ريب يومي ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وكان المؤتمر خطوة هامة في إطار عملية أوسع متعددة المستويات ستتابع عن طريقها اليونيدو، بالتعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى المشاركة في عمليتي المعونة لصالح التجارة والإطار المتكامل المعزز، الحوار بشأن أفضل الطرق الممكنة لاستخدام هذه الوسائل في بناء قدرات العرض لدى أقل البلدان نمواً. كما تتعاون اليونيدو مع البنك الدولي وهيئات أخرى في كتابة التقرير بشأن الامتثال للقواعد التجارية، والذي سيتضمن اقتراحات واعتبارات تتعلق بالتكاليف/ الفوائد من أجل تقديم المساعدة التقنية في مجال الامتثال.

(ب) شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة

٢٨- واصلت شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة،^(١) برئاسة المدير العام لليونيدو، تعزيز التعاون في مجال الطاقة على صعيد منظومة الأمم المتحدة. ونظمت الشبكة يوم ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ حدثاً على هامش مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، الذي عُقد في بوزنان، بولندا، حول موضوع "كفاءة استخدام الطاقة ما بعد عام ٢٠١٢: أهم المسائل

(١) شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة هي آلية مشتركة بين الوكالات معنية بالطاقة تضم عشرين هيئة من هيئات الأمم المتحدة والكيانات المتعددة الأطراف للمساعدة على كفاءة الاتساق في استجابة منظومة الأمم المتحدة للقرارات المتصلة بالطاقة التي اتخذت عام ٢٠٠٢ في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وتهدف إلى تعزيز التعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجال الطاقة من خلال نهج تعاوني ومتسق نظراً لعدم وجود وكالة من وكالات منظومة الأمم المتحدة تضطلع بصورة رئيسية بالمسؤولية عن الطاقة. وقد نظمت الشبكة نفسها في ثلاث مجموعات تعنى بالحصول على الطاقة، والكفاءة في استخدام الطاقة، والطاقة المتجددة، وترأسها منظمات أعضاء مختلفة.

والتحديات". ونظر هذا الحدث على هامش المؤتمر في دور كفاءة استخدام الطاقة في التخفيف من وطأة تغير المناخ عن طريق التركيز على الفرص والإجراءات الجديدة التي تتيح التوصل إلى حل عالمي في هذا الصدد. كما عقدت الشبكة اجتماعاً يوم ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٩ في واشنطن العاصمة، واقترن الحدث بأسبوع الطاقة لعام ٢٠٠٩ الذي نظمه فريق الطاقة التابع للبنك الدولي. واستعرض الاجتماع التقدم المحقق في تنفيذ برنامج عمل الشبكة وناقش قضايا الطاقة في السياق الاقتصادي الراهن، وناقش أيضاً التحديات والفرص ذات الأهمية المباشرة. وأشار المؤتمر كذلك إلى أن الشبكة ستشارك في المناقشة التي ستجريها الجمعية العامة بشأن كفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة، وذلك في نيويورك في وقت لاحق من هذه السنة، وستشارك أيضاً في مؤتمر الطاقة الدولي الذي سيعقد في فيينا في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. كما يتوقع أن تُصدر الشبكة سلسلة من المنشورات عن تحسين كفاءة استخدام الطاقة الصناعية، وتعزيز إمكانية الحصول على الطاقة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، ودعم عملية وضع السياسات بشأن تطوير الوقود الحيوي والاستثمار فيه خلال عام ٢٠٠٩.

(ج) مجال التركيز الخاص بنقل التكنولوجيا

٢٩- تساهم اليونيدو أيضاً في تحقيق الاتساق على صعيد المنظومة في إطار مبادرة مجلس الرؤساء التنفيذيين بشأن تغير المناخ، وذلك بصفقتها هيئة متعاونة مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة فيما يتصل بمجال التركيز على نقل التكنولوجيا المؤاتية للمناخ. وتصنف الأنشطة التي تنفذها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال في الفئات الخمس التالية: الاحتياجات للتكنولوجيات وتقدير تلك الاحتياجات؛ والمعلومات في مجال التكنولوجيا؛ ودعم البيئة التمكينية للتكنولوجيات المؤاتية للمناخ؛ وبناء القدرات؛ وآليات نقل التكنولوجيا. وفي إطار هذا العمل، نظمت اليونيدو بالتعاون مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ حلقة عمل للمدرّبين حول موضوع إعداد مشاريع نقل التكنولوجيا من أجل التمويل، من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وإلى جانب ذلك، تقدم اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة دعماً تقنياً للعمل الجاري برعاية المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس من أجل وضع معيار دولي لإدارة شؤون الطاقة.

(د) المسائل الجنسانية وتمكين المرأة اقتصادياً

٣٠- فيما يتصل بتمكين المرأة اقتصادياً، اتخذت اليونيدو خطوات تهدف إلى تعزيز عملها في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وعقب نجاح حوار الخبراء الذي نظّمته اليونيدو في تموز/يوليه ٢٠٠٨، بحضور مشاركين من وكالات الأمم المتحدة الأخرى والقطاع الخاص وأخصائيين في المسائل الجنسانية، اعتمدت اليونيدو سياسة للشؤون الجنسانية على نطاق المنظمة. وتلخص السياسة التزام المنظمة بإدماج القضايا الجنسانية في جميع أنشطتها البرنامجية والتنفيذية من أجل التقدم في بلوغ هدف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. كما تتضمن السياسة بنوداً تتعلق بتوسيع التعاون مع سائر وكالات منظومة الأمم المتحدة التي تعمل في مجال تمكين المرأة، حيث طلبت المستشارة الخاصة المعنية بالقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة من اليونيدو قيادة العمل في هذا المضمار.

ثالثاً- مساهمات اليونيدو في تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة على الصعيد القطري^(٢)

٣١- شرعت جميع البلدان التجريبية في مبادرة "توحيد الأداء" في تنفيذ ترتيبات برنامجية وإدارية جديدة وُضعت وأُقرت في عام ٢٠٠٧ وأوائل عام ٢٠٠٨. وفي شباط/فبراير من هذا العام، وقّعت باكستان وثيقة برنامج موحد، في حين بدأت كل من ألبانيا وأوروغواي وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وموزامبيق النصف الثاني من العام في تنفيذ مبادرات البرنامج الموحد الخاص لكل منها. وياشر الرأس الأخضر أول تخصيص لموارد "الصندوق الانتقالي الموحد"، ووضعت فييت نام اللمسات الأخيرة على عملية وضع معايير تخصيص "الأموال للخطة الموحدة ٢" الخاصة بها. كما أنشأت البلدان التجريبية مجموعات مشتركة بين الوكالات للرصد والتقييم من أجل وضع ورصد أطر الرصد والتقييم القائمة على النتائج. ووضعت ألبانيا إطارها الخاص بالرصد والتقييم في صورته النهائية واعتمده في أوائل عام ٢٠٠٩. وثمة تطورات هامة في مجالي "القائد الواحد" و"المكتب/البيت الموحد". ووافقت اليونيدو على تعزيز مبادئ فريق الأمم المتحدة القطري والمنسق المقيم في جميع البلدان التجريبية التي اعتمدها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وهي تساهم بنشاط في مبادرة "بيت الأمم المتحدة الموحد" في عدة بلدان تجريبية. وتشارك أيضاً في مختلف تمارين إدارة التغيير/تقييم القدرات في البلدان التجريبية.

(2) اعتباراً من نهاية نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

٣٢- وتُقدَّر قيمة المشاريع التي اقترحتها اليونيدو في البلدان التجريبية، باستثناء باكستان، بحوالي ٥٨ مليون دولار، مع فجوة في التمويل الأولي تبلغ ٣٢ مليون دولار. ومن هذه الفجوة، يُتوقع أن يغطي "الصندوق الموحد" في ألبانيا وأوروغواي وجمهورية تنزانيا المتحدة والرأس الأخضر وفييت نام وموزامبيق ١٨,٥ مليون دولار خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠، بينما يغطي "الصندوق الموحد" في رواندا المبلغ المتبقي وقدره ١٣,٥ مليون دولار خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢. وفي عام ٢٠٠٨، خصص "الصندوق الموحد" في أوروغواي وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وموزامبيق مبلغ ٥,١ مليون دولار لليونيدو، منها ٤,٦ مليون دولار حُوِّلت بالفعل من أجل التنفيذ في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨. وفي شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠٠٩، خصَّص مبلغ ٣ ملايين دولار لليونيدو من "الصندوق الموحد" في أوروغواي وألبانيا وجمهورية تنزانيا المتحدة والرأس الأخضر وموزامبيق للأنشطة التنفيذية في عام ٢٠٠٩.

٣٣- وفيما يلي ملخص للتطورات الرئيسية ومساهمات اليونيدو في ثمانية بلدان تجريبية في مبادرة "توحيد الأداء" في نهاية نيسان/أبريل ٢٠٠٨:

ألبانيا

٣٤- بعد السنة الأولى من تنفيذ "البرنامج الموحد"، دعت الحكومة، استجابة للأولويات الوطنية الناشئة، كلا من اليونيدو والصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى الانضمام إلى "البرنامج الموحد". وفي ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩، وافقت اللجنة التنفيذية المشتركة لصندوق اتساق مبادرة الأمم المتحدة الموحد في ألبانيا على مركز اليونيدو الوطني للإنتاج الأنظف كي يُنفذ خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. ويولي تركيز اليونيدو الاستراتيجي على الإنتاج الأنظف حاجة الحكومة إلى التشجيع على اتباع وسائل إنتاج مستدامة بيئياً. كما تسهم اليونيدو، بالعمل مع الأونكتاد (القيادة) والفاو ومركز التجارة الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، في تطوير برنامج مشترك في المجموعة المعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين: "صوب الاتحاد الأوروبي: دعم القدرات التجارية الألبانية"، الذي تنظر فيه الحكومة حالياً.

الرأس الأخضر

٣٥- شاركت اليونيدو، بصفتها عضواً في فريق الأمم المتحدة لدعم إدارة التغير العالمي، في البعثة الثانية المشتركة بين الوكالات التي قادها استشاريو دالبرغ إلى الرأس الأخضر في

الفترة من ٢٦ شباط/فبراير إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٩. وكان الهدف من هذه البعثة هو التخطيط لتغييرات تنظيمية ودعم المرحلة الأولى من وضع خطة لإدارة المكتب في سبيل التنفيذ الفعال لمبادرة "توحيد الأداء" في أول مكتب مشترك للأمم المتحدة. وعلى المستوى البرنامجي، أصدرت اللجنة التوجيهية المشتركة بين الحكومة والأمم المتحدة المخصصات الأولى من "الصندوق الانتقالي الموحد" خلال اجتماعها الذي عقد يوم ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩. وحُصص ما مجموعه ٣,٧ مليون دولار (من أصل ٥,٨ مليون دولار حشدتها حكومات إسبانيا والنرويج والنمسا) لستة من أصل تسعة برامج فرعية من "البرنامج الموحد" (٢٠٠٨-٢٠١٠). ونجحت اليونيدو، بوصفها الوكالة القائدة/المنظمة للبرنامج الفرعي ٤، "النمو والفرص الاقتصادية"، وبمشاركة كاملة من ١٢ وكالة وعدة شركاء وطنيين، في تنسيق وضع الوثائق التنفيذية، بما فيها خطة العمل وإطار الميزنة، من أجل حشد موارد "الصندوق الانتقالي الموحد". ومن المتوقع حشد ٢,٤ مليون دولار أمريكي من "الصندوق الانتقالي الموحد" من أصل المبلغ الإجمالي لميزانية تنفيذ المشروع الفرعي لعام ٢٠٠٩ ومقداره ٥,١ ملايين دولار. وتستفيد اليونيدو أيضا من "الصندوق الانتقالي الموحد" من خلال البرنامجين الفرعيين ١ و٥، اللذين تعتبر فيهما وكالة مشاركة تركّز استراتيجيا على ما يلي: تشجيع الاستثمار وبناء القدرات التجارية والإنتاج الأنظف والكفاءة في استخدام الطاقة.

موزامبيق

٣٦- واصل فريق الأمم المتحدة القطري تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الموحد الذي شُرِع فيه في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ بعد الحصول على الموافقة بشأن تخصيص مبلغ ١٣ مليون دولار عن النصف الثاني من عام ٢٠٠٨. وحُصصت في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٩ موارد إضافية تبلغ ٧ ملايين دولار لبرامج جارية مشتركة. ومن أصل مبلغ ٢٠,٥ مليون دولار حُشدت من إسبانيا والسويد كندا والنرويج، حُصص لليونيدو مبلغ ١,٨٥ مليون دولار لتنفيذ هذا البرنامج بحلول نهاية آب/أغسطس ٢٠٠٩ في إطار البرامج المشتركة "الشباب وفرص العمل" (٠,٧٧ مليون دولار)، و"تمكين المرأة" (٠,٧١ مليون دولار)، و"البيئة وتغير المناخ" (٠,٣٧ مليون دولار). أما البرنامج المشترك الرابع "بناء القدرات من أجل الكفاءة في وضع السياسات التجارية وإدارتها"، والذي يبلغ مكون اليونيدو فيه ١,١ مليون دولار، فهو ينتظر الموافقة على تنفيذه في العام الحالي. وبالتوازي مع تنفيذ البرامج، تشارك اليونيدو بنشاط في عملية استعراض منتصف المدة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ٢٠٠٧-٢٠٠٩ (الممدّد حتى عام ٢٠١١) والمقرر أن تنتهي في أيار/مايو ٢٠٠٩. وسيتيح تمديد الإطار لفريق

الأمم المتحدة القطري سنة كاملة من التنفيذ قبل بدء المشاورات بشأن دورة البرمجة اللاحقة. ووفقاً لقرار المنظمة اعتماد النهج المنسق للتحويلات النقدية، حيثما ينطبق، على عملياتها في البلدان التجريبية في مبادرة توحيد الأداء، تشارك اليونيدو أيضاً في عدد من التقييمات الصغرى لمعرفة ممارسات الشركاء المحليين ونظمهم، وسياساتهم وإجراءاتهم بغية استخدامها على نحو متزايد.

باكستان

٣٧- وُقعت وثيقة "البرنامج الموحد" للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠، في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩. وتعزز هذه الوثيقة جهود تجريب عملية إصلاح الأمم المتحدة، وتتضمن إطار التعاون بين وكالات الأمم المتحدة المشاركة. وبلغ وضع نص التنفيذ من الوثيقة في صيغته النهائية مرحلة متقدمة، وسوف يشمل وضع برامج مشتركة في جميع الأفرقة العاملة المواضيع الخمسة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ التابعة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وهي: الزراعة والتنمية الريفية والحد من الفقر؛ والصحة والسكان؛ والبيئة؛ والتعليم؛ وإدارة الكوارث؛ وأربع قضايا مشتركة بين عدة قطاعات (المساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان، ومشاركة المجتمع المدني، واللاجئون). ففيما يتعلق بقضية المساواة بين الجنسين، تُقدّر قيمة برنامج الأمم المتحدة المشترك الذي تشارك فيه أربع عشرة وكالة بمبلغ ١٦ مليون دولار، منها ١٢ مليون دولار يقدمها الصندوق الإسباني المخصص لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقُدرت قيمة المشاريع التي اقترحتها اليونيدو بمبلغ ١,٢٥ مليون دولار وتم تمويلها بالكامل. وتتصل غالبية تدخلات اليونيدو بتمكين المرأة اقتصادياً من خلال الأنشطة الإنتاجية، وكذلك تطوير قدرات تنظيم المشاريع. وبالإضافة إلى المشاريع القائمة بذاتها في بناء القدرات التجارية، وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والبيئة، والإنتاج الأنظف، التي هي جزء من البرنامج الموحد، تعمل اليونيدو مع غيرها من المنظمات المشاركة على وضع برامج مشتركة في هذه المجالات.

رواندا

٣٨- يتواصل تنفيذ برنامج "الأمم المتحدة الواحدة" الذي بدأ في عام ٢٠٠٨ وقد قدمت وكالات الأمم المتحدة المشاركة مؤخرًا تقاريرها عن تسلم مخصصات الصندوق الموحد لعام ٢٠٠٨. وبتعاون وثيق مع الشركاء الوطنيين، حددت جميع الوكالات المشاركة خطط عملها السنوية لعام ٢٠٠٩، والتي تعززت على مستوى النتائج الست التالية لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية: الحوكمة؛ وفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز؛ والصحة

والتغذية والسكان؛ والتعليم؛ والبيئة؛ والنمو المستدام والحماية الاجتماعية. واستناداً إلى خطط العمل السنوية المدججة، تتوقع وكالات الأمم المتحدة الثماني عشرة المشاركة إنجازاً بما قيمته ١١٢,٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٩، منها ٣٦,٦ مليون دولار من المقرر حشدتها من "الصندوق الموحد". وتبلغ قيمة المشاريع التي اقترحتها اليونيدو لعام ٢٠٠٩ ما مقداره ٣,٤٦ مليون دولار. وتعول المنظمة على موارد من "الصندوق الموحد" من أجل سد الفجوة البالغة ٢,٩ مليون دولار وهو مبلغ يلزم للتنفيذ الكامل للأنشطة المتعلقة ببناء القدرات في صوغ السياسات الصناعية، وتطوير القدرات على تنظيم المشاريع، وسلاسل القيمة الصناعية-الزراعية والوصول إلى الأسواق، وإدارة النفايات ودرّ الدخل، والإنتاج الأنظف وتطوير الطاقة الريفية.

جمهورية تنزانيا المتحدة

٣٩- افتتح "مكتب الأمم المتحدة الموحد" في زنجبار رسمياً في شباط/فبراير ٢٠٠٩. وهو يضم جميع وكالات الأمم المتحدة الممثلة في زنجبار، بما في ذلك اليونيدو، وهو أول مكتب موحد للأمم المتحدة في هذا البلد يُجرّب تنفيذ الخدمات المشتركة وجمهورية تنزانيا المتحدة هي أيضاً أول بلد جعل "الصندوق الموحد" فعالاً وعملياً. ففي شباط/فبراير ٢٠٠٩، تم توسيع "البرنامج الموحد" للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ بإضافة برنامجين مشتركين إضافيين عن البيئة والتعليم، يهدفان إلى تطوير قدرة الحكومة على تنسيق وتنفيذ السياسات البيئية القائمة وتعميم مراعاة الاستدامة البيئية وتغير المناخ، وكذلك دعم الإصلاحات الكبرى، والتغيرات الهيكلية في قطاع التعليم. وتشارك اليونيدو في البرنامجين المشتركين الجديدين كليهما، وسوف تركز على كفاءة استخدام الطاقة والموارد الطبيعية وعلى الترويج لتكنولوجيا الطاقة المتجددة للشبكات الصغيرة والريفية في البرامج المشتركة بشأن البيئة، وتشارك، في إطار البرنامج المشترك للتعليم، في تطوير قدرة الشباب، في التعليم الثانوي، على تنظيم المشاريع، وفي تطوير العلم والتكنولوجيا والابتكار في مجال التعليم العالي والبحث. واليونيدو، في الإجمال، هي وكالة مشاركة في خمسة من تسعة برامج مشتركة ولديها ميزانية إجمالية تبلغ ٤ ملايين دولار للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠. وحتى الآن، حُصص لليونيدو مبلغ ٢,٨٥ مليون دولار من "الصندوق الموحد".

أوروغواي

٤٠ - شرعت أوروغواي في تنفيذ "البرنامج الموحد" بشأن "بناء القدرات من أجل التنمية" في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ بعد الموافقة على تمويل تسعة مشاريع وبرامج. وتقوم اليونيدو بدور الوكالة القائدة/المنظمة لمشاريع: "التعزيز المؤسسي لوضع استراتيجيات التنمية الاقتصادية: الاندماج القطري على الصعيد الدولي وصوغ سياسات الطاقة الطويلة الأمد" و"المساعدة التقنية لصوغ السياسات العامة التي تعزز الإنتاج المستدام والعمالة". وعلى مدى الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠، تبلغ ميزانية اليونيدو المقررة لهذه المشاريع ١,٢٥ مليون دولار. وتلقت اليونيدو، فيما يتعلق بالمشروعين اللذين تقوم فيهما بدور الوكالة القائدة/المنظمة، مبلغ ٠,٤٦ مليون دولار لتنفيذهما بحلول نهاية آب/أغسطس ٢٠٠٩. وبذلك بلغ مجموع الأموال المحوَّلة حتى الآن من "صندوق الاتساق الموحد" إلى المنظمة ٠,٨٢ مليون دولار. علاوة على ذلك، يتواصل تنفيذ مكونات اليونيدو في البرنامج المشترك للصندوق الإسباني المخصص لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية "تعزيز الصناعات الثقافية وتحسين سبل الوصول إلى السلع الثقافية" في إطار النافذة الموضوعية "الثقافة والتنمية". واليونيدو مسؤولة عن تنفيذ مشاريع بمليون دولار من أصل ميزانية إجمالية قدرها ٣,٣٧ مليون دولار خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠.

فييت نام

٤١ - في فييت نام، سيصبح مقر جميع وكالات الأمم المتحدة الست عشرة المشاركة في بيت الأمم المتحدة الأخضر الواحد عندما يكتمل إنشاؤه في عام ٢٠١٠. وهذا المشروع مموَّل بالكامل، وقد تعهد المانحون بدفع حوالي ٦٠ في المائة من تكلفته الإجمالية. وتساهم الحكومة بتوفير قطعة أرض ومبنى، بينما وافقت منظمات الأمم المتحدة، بما فيها اليونيدو، على توفير ما تبقى من الموارد المالية اللازمة تناسبياً استناداً إلى الحيز الذي تحتاجه كل منظمة. وفيما يتعلق بمبادرة توحيد الأداء والخاص بتمكين الفريق القطري والمنسق المقيم، أنجز فريق الأمم المتحدة القطري استعراض داخلي نصف سنوي لمذكرة التفاهم الخاصة "بالقائد الواحد" في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، وأيد من جديد إجراء استعراض للأشهر الستة المقبلة. وإضافة إلى المشاركة في مختلف آليات الحوكمة والتشاور، تساهم اليونيدو كذلك في وضع معايير تخصيص الأموال. وسيوزع نصف المبلغ المتوفر حتى الآن، وهو ٢٧ مليون دولار، على الوكالات المتخصصة خلال الأشهر المقبلة. وتبلغ قيمة أنشطة اليونيدو ٢٢,٤ مليون دولار، ومن المتوقع سد الفجوة التمويلية وقدرها ٦,٢٥ مليون دولار من خلال الصندوق الموحد ٢.

رابعاً- التحديات

٤٢- يتناول الباب الأول من هذه الوثيقة بعض التحديات التي تواجه منظومة الأمم المتحدة ككل في تحقيق مزيد من الاتساق في أنشطتها الإنمائية على الصعيد القطري. ويبيّن الباب الوارد أدناه الخطوط العريضة لبعض القضايا والتحديات الرئيسية التي تواجهها اليونيدو في سعيها إلى زيادة مساهمتها في تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة، وفي وقت تنتقل فيه مبادرة "توحيد الأداء" من مرحلة التخطيط إلى التنفيذ وحشد الموارد والرصد والتقييم، وفي دعم ما يعممه إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ودعم المبادرات الذاتية لتوحيد الأداء.

(أ) تحقيق التكامل بين النمو الاقتصادي والتجارة والقدرات الإنتاجية في التقييمات القطرية المشتركة، وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وبرامج أمم متحدة واحدة

٤٣- أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها اليونيدو، بوصفها وكالة متخصصة لها وجود ميداني محدود، هو كيفية ضمان أن يُنظر في مسائل التنمية الصناعية المستدامة بصورة منهجية في البرنامج المتكامل لمبادرة "أمم متحدة واحدة" استجابة لأولويات التنمية الوطنية. وقبل تنفيذ مبادرة "توحيد الأداء"، نادراً ما كانت التنمية الاقتصادية والتجارة والقدرات الإنتاجية تُراعى لدى وضع أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، على الرغم من الأولوية العالية التي توليها الحكومات لهذه المواضيع في خططها الإنمائية الوطنية. وكخطوة أولى في الاتجاه الصحيح، لا بد من توافر إطار لمؤشرات التقييم القطري المشترك التي من شأنها أن تساعد في تحديد التحديات الصناعية الرئيسية في بلد ما، ومدى حدتها. ولم تتضمن المبادئ التوجيهية المستكملة للتقييم القطري المشترك/أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لعام ٢٠٠٩ إشارات محددة إلى تعزيز النمو الاقتصادي والقدرات الإنتاجية والتجارة. وهذا أمر ضار بصفة خاصة بالنظر إلى تأثير الأزمة المالية والاقتصادية على القطاع الإنتاجي في البلدان النامية. وستحتاج أفرقة الأمم المتحدة القطرية، ولا سيما في البلدان التي تُستهلّ فيها أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، إلى التوجيه والدعم فيما يتعلق بالسياسات والتدابير الفعالة لتخفيف أثر الأزمة على أكثر الفئات السكانية ضعفاً، بما في ذلك عن طريق تعزيز النمو الاقتصادي المستدام الذي يراعي مصالح الفقراء، والقدرات الإنتاجية والتجارة. وقد وافقت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على القيام بأعمال إضافية في عام ٢٠٠٩ لاستكمال هذه الجوانب من المبادئ التوجيهية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من أجل مساعدة البلدان في تصديها للأزمة.

(ب) الاستجابة لاستهلال تطبيق أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وعملية البرمجة في البلدان التجريبية

٤٤ - بالنظر إلى وجود عدد كبير من البلدان (٩٠ بلدا) التي ستستهل تطبيق أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الخاصة بها خلال السنوات الثلاث المقبلة، وإلى أن معظم البلدان الرائدة ستبدأ مشاورات بشأن دورة البرمجة المقبلة في عام ٢٠١٠، وإلى العدد المتزايد من البلدان المبادرة إلى تطبيق مبادرة "الأداء الموحد" التي تضع البرامج الموحدة الخاصة بها، تواجه اليونيدو تحديًا كبيرًا حول كيفية مواجهة الزيادة الهائلة في طلبات البرمجة، وتلبية طلبات المساعدة. وهناك مخاوف حقيقية فيما يتعلق بقدرات الموظفين وبتزايد متطلبات التنسيق، في المقر وكذلك على الصعيدين القطري والإقليمي، لضمان مشاركة اليونيدو الفعالة في عمليات البرمجة القطرية المتكاملة والمتوائمة. وفي ظل العديد من الأولويات المتضاربة، وفي بيئة من "النمو الحقيقي الصفري للميزانية"، ستواجه اليونيدو عوائق صعبة في تلبية طلبات الحصول على الدعم في مجال البرمجة من البلدان التي تسهّل تطبيق أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ومن البلدان المبادرة إلى الأخذ بهذه الأطر. وسيتعين على اليونيدو تحديد الأولويات، وتبسيط الممارسات التجارية وزيادة إنتاجية الموظفين، لتكون قادرة على التعامل مع التدفق المتوقع لطلبات الدعم للبرمجة من الميدان. وسيكون من الضروري أن تولي الدول الأعضاء والإدارة اهتمامًا وثيقًا لهذه المسألة.

(ج) تلبية الطلبات المتزايدة للتنسيق في مرحلة تنفيذ مبادرة "توحيد الأداء"

٤٥ - كانت مبادرة "توحيد الأداء" التجريبية، منذ البداية، كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة وأصبحت أكثر كثافة في ذلك الاستخدام في مرحلة التنفيذ. وتجد اليونيدو نفسها، باعتبارها وكالة تقنية صغيرة ذات موارد محدودة، تحمل أعباءً متزايدة من الالتزام المتصاعد الذي تتطلبه من وقت الموظفين في المقر وفي الميدان. أما الإجراءات التي اعتمدها أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وإدارة البرامج/المشاريع ورصدها وتقييمها بصفة مشتركة، ومراجعة الحسابات، وغير ذلك من متطلبات الوكالات المشاركة فتتطوي على مسؤوليات تنسيق كبيرة تقتضي استمرار العناية والمشاركة. وعلاوة على ذلك، ترى اليونيدو أنه فضلًا عن زيادة متطلبات التنسيق، فإنها تعاني من زيادة في التكاليف، من حيث الأموال ووقت الموظفين على السواء، تتعلق بتزايد حجم السفر المطلوب لتنفيذ ورصد البرامج المشتركة على نحو فعال.

(د) تمويل البلدان التجريبية ومعايير تخصيص أموال الصندوق الموحد

٤٦ - في حين أن صندوق الخطط الموحد حسّن الشفافية بدرجة كبيرة في منظومة الأمم المتحدة وعزز التعاون المشترك بين الوكالات والاتساق في الرصد والتزامات الإبلاغ المالي، لا تزال هناك فجوات كبيرة في تمويل البرامج الموحد. وباتت إمكانية التنبؤ بالتمويل قضية رئيسية لليونيدو لأن المشاريع تُنفذ دون تمويل كامل، ودون ضمان الحصول على التمويل لاحقاً. ويؤدي ذلك إلى تباطؤ التنفيذ ويعرض نوعية واستدامة النتائج المتوقعة للخطر. وإضافة إلى ذلك، لا تستطيع وكالات الأمم المتحدة التي تقدم خدمات على درجة عالية من التخصص، مثل اليونيدو، في بعض الحالات، شراء المعدات أو إبرام العقود إذا كان توافر الأموال جزئياً فقط. ولذلك لا يزال التحدي يتمثل في كيفية حشد موارد إضافية من التبرعات لضمان التنفيذ الكامل والفعال، وبخاصة في ظل المناخ الاقتصادي الحالي الذي أثرت فيه الأزمة المالية العالمية بالفعل على حجم المعونات.

٤٧ - وعلاوة على ذلك، وضعت بعض البلدان التجريبية معايير محددة لتخصيص الأموال من الصندوق الموحد تأخذ في الاعتبار المساهمات التي تقدمها وكالة ما في تحديد ما يُخصص لها من الصندوق. وقبل ذلك، وضعت تلك البلدان التجريبية حداً أقصى للميزانية الموحد من خلال معايير تستند أساساً إلى المدفوعات السابقة/القدرة على الإنجاز. ومن المرجح أن توجه هذه المعايير الجزء الأكبر من موارد الصندوق الموحد إلى وكالات لديها، خلافاً لليونيدو، ما يكفي من الموارد الأساسية المتاحة منذ بداية عملية البرمجة. ومع أن توسيع النافذة التمويلية لمبادرة "توحيد الأداء" قد يلبي الحاجة إلى مزيد من التمويل الإضافي غير المخصص والذي يمكن التنبؤ به بقدر أكبر، ينبغي أن تضمن مدفوعات نافذة التمويل إلى البلدان المستحقة أن تكون معايير تخصيص الأموال من "الصندوق الموحد" على المستوى القطري محايدة وترتكز إلى أولويات التنمية الوطنية.

(هـ) مواءمة الممارسات التجارية

٤٨ - تبذل اليونيدو جهوداً جادة لزيادة ترشيد ومواءمة ممارساتها التجارية مع ممارسات سائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن اتخاذ معظم موارد اليونيدو من خارج الميزانية شكل تبرعات مخصصة ومشروطة، يعيق، على ما يبدو، التقدم في هذا الصدد. ومن حيث المبدأ تؤيد اليونيدو التنفيذ الوطني تأييداً تاماً، وقد أكدت أنها سوف تستخدم النهج المنسق للتحويلات النقدية حيثما ينطبق في عملياتها، ولا سيما في البلدان الرائدة في تجريب مبادرة "توحيد الأداء". ومع أنه تبين أن ذلك صعب بعض الشيء من الناحية

العملية، لا تزال اليونيدو ملتزمة بدعم التنفيذ الوطني بوصفه الطريقة المفضلة في تنفيذ البرامج والمشاريع وسوف تستمر في إيجاد سبل لمواءمة أعمالها التجارية مع ممارسات منظومة الأمم المتحدة، ولزيادة استخدام نظمها الوطنية في عملياتها الميدانية.

خامسا- ملاحظات ختامية

٤٩- وتستمر عملية الاتساق على نطاق المنظومة في تحقيق تقدم على الصعيد الحكومي الدولي، وفيما بين الوكالات وعلى الصعيد القطري. وسوف تواصل اليونيدو اتباع عملية التشاور الحكومية الدولية بشأن الاتساق على نطاق المنظومة، والمشاركة بنشاط في التنسيق بين الوكالات، والمساهمة في التعاون في مجال التنمية على المستوى القطري من أجل تعزيز أثر برامجها وأنشطتها، وخفض تكاليف المعاملات بالنسبة للحكومات، وذلك تمشيا مع القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة وأجهزة تقرير السياسات في المنظمة.

سادسا- الإجراء المطلوب من المجلس اتخاذه

٥٠- لعلّ المجلس يود أن يحيط علما بهذه الوثيقة وأن يقوم، إذا وجد ذلك مناسباً، بتوفير الإرشاد للأمانة حول استمرار مشاركتها في عملية تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة.

قائمة المختصرات

- الأونكتاد: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
الأيديز وفيروسه: فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب
الفاو: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
اليونسكو: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
اليونيدو: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
اليونيسيف: منظمة الأمم المتحدة للطفولة
-